

الخاتمة العامة

• ملخص البحث :

لقد استهدف بحثنا هذا دراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، فتطلب منا هذا البحث تناول المفاهيم والتعاريف المختلفة للسياسة النقدية وأهدافها والأدوات المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن أجل فهم هذه السياسة فهماً دقيقاً رأينا أنه لا بد من معرفة الإطار الفكري للسياسة النقدية وبصفة خاصة مدى فعاليتها في الاتجاهات الفكرية المختلفة، فوجدنا عند تطرقنا إلى الفكر الكلاسيكي في ظل سيادة مبادئ الحرية الفردية وقوى السوق أنها احتلت الصدارة لكونها الأداة الوحيدة والفعالة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، غير أن بروز ظاهرة الكساد الكبير في 1929 أثبتت عجز قوانين السوق عن إعادة التوازن، فبرز التحليل الكينزي وطالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبذلك أقر بفعالية السياسة المالية وعدم فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الاقتصادية، غير أن النقديين أعادوا للنقود أهميتها واعتبروا أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي، أما المدرسة الكلاسيكية الجديدة فترى أن السياسة النقدية لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار دون التأثير على الدخل والتوظيف، وأن عقلانية توقعات الأعوان الاقتصاديين تجعل السياسة النقدية وحتى المالية غير فعاليتين.

وبهذا شكلت السياستين النقدية والمالية أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج الإختلالات وجسدت هذه السياسات مدرستين كبيرتين في الفكر الاقتصادي تختلفان من حيث الأفكار والمبادئ، تمثلت الأولى في المدرسة الكينزية التي تعطي الأهمية الكبرى للسياسة المالية، والثانية في المدرسة النقديوية التي تؤمن بأهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، لذلك رأينا أنه لا بد من دراسة هاتين السياستين والمقارنة بينهما من حيث الفعالية، والعلاقة الموجودة بينهما ثم التنسيق والجمع بين هاتين السياستين وهو الشيء الذي يزيد من فعاليتها في تحقيق أفضل الأهداف، لنتطرق في الأخير إلى وضعية السياسة النقدية في الدول النامية فبسبب المشاكل التي تواجهها شرعت هذه الأخيرة في تطبيق عدة إصلاحات خلال مرحلة الانتقال، كاستخدام الأدوات غير المباشرة ومنح الاستقلالية لبنوكها حيث تعتبر استقلالية السلطات النقدية ضماناً لنجاح السياسة النقدية.

ومن أجل أن ندعم الجانب النظري لموضوع بحثنا أخذنا الجزائر كحالة دراسة، فتعرضنا إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على النظام المصرفي قبل 1990 والمشاكل التي عرفت بها هذه الإصلاحات، ثم تطرقنا إلى الإصلاح المرتبط بقانون النقد والقرض ووجدنا أن هذا الأخير بداية جديدة نحو التغيير بإدخال ميكانيزمات السوق وفسح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وإعادة الاعتبار للنظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي وذلك بمنحه الاستقلالية التامة كشرط أساسي لانجاح عملية الإصلاح، و باعتباره السلطة النقدية العليا الموجهة لحركة النقود وكذا العمليات البنكية.

ثم انتقلنا إلى مكونات الكتلة النقدية حيث لاحظنا أنه منذ الاستقلال كانت الزيادة المفرطة في خلق النقود سبباً في الضغوط التضخمية، وهو ما نجده قد انخفض فعلاً في السنوات الأخيرة.

وفي الأخير تطرقنا إلى مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، فتعرفنا على مضمون الإصلاحات الاقتصادية الذاتية منها والمدعمة من الهيئات المالية منذ 1988 أي منذ تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، فكانت نتيجة هذه الإصلاحات استخدام أدوات جديدة أدخلت لأول مرة بعد صدور قانون النقد والقرض وفتح السوق النقدية، ثم تعرضنا إلى الأهداف المحققة من طرف السلطات النقدية في فترة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى استقرار الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر، أي محاولة تقييم مدى نجاح السياسة النقدية المتبعة لهذه الفترة وذلك بقياس درجة تحقق أهدافها النهائية التي تتمثل في النمو الاقتصادي والتضخم واستقرار أسعار الصرف (توازن ميزان المدفوعات)، والشغل، وهذه الأهداف ضرورية للإنعاش الاقتصادي.

• نتائج البحث :

من خلال بحثنا تمكنا من الإجابة على أسئلتنا والتوصل إلى النتائج التالية :

1/ السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

2/ حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

3/ إن السياستين النقدية والمالية مهمتين في النشاط الاقتصادي وتبرز الأهمية من خلال الأهداف التي تصبوان إليهما، فالاختيار بينهما يتوقف على مدى توفير شروط عمل كل منهما ونوع النظام المنتهج، وأن الاعتماد على إحدى السياستين دون الأخرى يؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في التناقض، أي ما تبنيه إحدى السياستين تهدمه الأخرى، فعليه فإن اعتماد كل من السياستين في آن واحد أمر واقع مع ضرورة التنسيق بين أهدافهما، كما أن إعطاء الأولوية لإحدى السياستين لا يعني تفضيلها عن الأخرى، وإنما الظروف المحيطة هي التي تعطي الدور القيادي لأي منهما.

4/ تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولانجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

5/ لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصاً منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصراً أساسياً، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

6/ إن توفر البنك المركزي الجزائري على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يكون قادر على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة.

7/ مع صدور قانون النقد والقرض تم الفصل بين البنك المركزي الجزائري وكل من الحكومة فأصبح مستقلاً عنها وكذا الخزينة العمومية بعد إبعاد هذه الأخيرة عن دائرة الائتمان ووضع سقف لتسليف بنك الجزائر لها من أجل تمويل عجز الموازنة وإجبارية استرجاع الدين .

8/ تم إدخال تعديلات جديدة على قانون النقد والقرض هدفها تقليص صلاحيات البنك المركزي التي جعلته غير قادراً على تحمل مهامه الأساسية.

9/ استطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مقبولة والاستمرار في حل مشكلة البطالة، وهذا باتباع إجراءات نقدية حازمة مصحوبة بسياسة مالية تقييدية.

10/ السياسة النقدية في الجزائر ساهمت نسبياً في استقرار الأوضاع داخلياً وخارجياً في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة.

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فإننا نوصي ببعض التدابير التي من شأنها تحسين أداء هذه السياسة :

- 1/ الاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها من أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات غير المباشرة.
- 2/ توسيع السوق النقدية وتطويرها عن طريق التنويع في أدوات السياسة النقدية وكذلك السوق المالية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، لأن كل منهما لم تعرف إلى حد الآن إلا عددا محدودا من المتدخلين وبذلك يمكن مساندة الاقتصاد الوطني .
- 3/ العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي، وضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.
- 4/ الاهتمام بأداء الإطارات الحكومية وتكوينهم تكوينا حديثا بما يتماشى مع الوضعية الانتقالية.
- 5/ تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية لجذب وتعبئة الموارد المالية.